عمومية البنك أقرت توزيع 20٪ نقداً و10٪ منحة

«الأهلي المتحد ـ البحرين»: أداء قوي في الأسواق الإقليمية

مشعل العثمان

مشعل العثمان مترئسا عمومية البنك الأهلي المتحد ـ البحرين أمس

عقد البنك الأهلي المتحد ـ البحرين اجتماعي الجمعية العامة السنوية العادية وغير العادية لمساهميه أمس، وذلك برئاسة رئيس مجلس ادارة البنك مشعل العثمان وبنصاب قانوني يمثل 74,6٪ من اجمالي أسهم البنك المصدرة.

واستعرض العثمان خلال أعمال الجمعية العامة النتائج التي سجلها البنك خلال العام المنصرم والتي يأتي على رأسها تحقيق أرباح صافية قياسية بلغت 697,5 مليون دولار وتشكل عائدا 18,1٪ على متوسط حقوق المساهمين ويعد من بين العوائد الأعلى المسجلة على مستوى المنطقة، ليعقبها اقرار الجمعية العامة لمجمل الموضوعات المدرجة على جدول أعمالها ومصادقتها على تقرير مجلس الادارة والصادرة عن الجهات الرقابية.

وفور انتهاء اجتماعها السنوي العادي، عقدت الجمعية العامة اجتماعها غير العادي والذي اعتمدت فيه عدة قرارات من بينها تجديد العمل لسنتين أخريين بالقرار الصادر عن الجمعية العامة غير العادية المنعقدة في 29 مارس 2018 بشأن إصدار سندات أو قروض أو أية أدوات تمويلية أخرى ذات مرتبة رأسمالية أولى أو ثانوية وبحد أقصى 4 مليار دولار، وتفويض مجلس الادارة بتحديد سعر وتوقيت هذه الإصدارات وشروطها الأخرى بما يلائم ويدعم خطط توسع وتطور البنك الاستراتيجية.

وأعرب رئيس مجلس الإدارة عن بالغ ارتياحه للنتائج المحققة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018، حيث سجل البنك مستويات أداء قوية في مختلف أسواق عمله الاقليمية بالرغم من المعطيات والتحديات التشغيلية التي سادتها خلال العام الفائت، مشيرا الى أن البنك واصل مسار النمو الثابت في أرباحه للعام العاشر على التوالي حيث ارتفعت أرباحه الصافية 12,7٪ عما كانت عليه لعام 2017 مدفوعة بإيرادات تشغيلية بلغت 1,210,6 مليون دولار، فيما أظهرت الميزانية العمومية ارتفاعا في إجمالي موجودات المجموعة لتبلغ 35,5 مليار دولار وصعودا واضحا في ودائع العملاء لتصل إلى 23,7 مليار دولار فيما احتفظ البنك بقاعدة صلبة من حقوق المساهمين ارتفع إجماليها الى 3,9 مليارات دولار كما بنهاية 2018.

وأوضح العثمان أن هذه النتائج القوية تعكس استمرار البنك في حصد ثمار الرؤية الصائبة والإدارة الناجحة لأنشطته وأعماله ولخطط تنويعها وتوسيع رقعتها على المستوى الإقليمي في ظل استراتيجية فاعلة للتحوط والرقابة على المخاطر والتكاليف التشغيلية والتمويلية.

وأكد رئيس مجلس الادارة على عزم واستمرار المجموعة في تنفيذ الأهداف والخطط الموضوعة لعام 2019 على طريق مواصلة مسيرة النجاح والتقدم وتلبية تطلعات مساهميها وعملائها على امتداد المنطقة.

عمومية الشركة وافقت على توزيع 70٪ نقداً

السيف: 130 مليون دينار مشاريع تنفذها «نابيسكو» مع قطاع النفط

عمران حيات وخالد السيف خلال الجمعية العمومية

الشركة لديها إمكانات واستعداد لأن تأخذ على عاتقها مشاريع كبرى

أحمد مغربي

كشف نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في الشركة الوطنية للخدمات البترولية (نابيسكو) خالد السيف عن أن حجم المشاريع التي تقوم بها الشركة مع القطاع النفطي والمعلن عنها تبلغ قيمتها ما يفوق 130 مليون دينار.

وأضاف السيف في تصريحات صحافية على هامش الجمعية العمومية العادية للشركة التي عقدت امس بنسبة حضور بلغت 71٪ أن «نابيسكو» لديها الإمكانات والاستعداد لأن تأخذ على عاتقها مشاريع أكثر من ذلك، نظرا لما تمتلكه من كوادر لديها القدرة على تنفيذ المشاريع الكبرى. وأعرب السيف عن تطلعه لعودة الإنتاج في المنطقة المقسومة، لافتا إلى أن الشركة لديها ارتباط في المنطقة بعدد من العقود والمشاريع، وأنه بعودة الإنتاج سوف تزيد أعمال الشركة.

وأضاف: لدينا مشروع لإدارة المخلفات مع شركة نفط الكويت في جنوب شرق البلاد، كاشفا أن حجم هذا المشروع يبلغ نحو 6,5 ملايين دينار، حيث بدأ منذ عام 2017 ومستمر حتى 2022.

أرباح 2018

من جانبه، قال رئيس مجلس إدارة الشركة الوطنية للخدمات البترولية نابيسكو عمران حيات إن الشركة حققت صافي أرباح خلال 2018 بلغ 11,8 مليون دينار مقارنة بـ 10 ملايين دينار في 2017.

وأضاف حيات في كلمته في تقرير مجلس الإدارة لعام 2018 أن إيرادات نابيسكو من المبيعات والخدمات بلغ 33,5 مليون دينار لـ 2018 مقابل 29,8 لعام 2017، موضحا أن حقوق ملكية المساهمين في الشركة بلغ 36,2 مليون دينار لعام 2018 مقابل 33,3 مليون دينار لعام 2017.

هذا، وقد وافقت الجمعية العمومية العادية للشركة على كل بنود جدول الأعمال وأبرزها الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع 70٪ أرباح نقدية للسهم الواحد بما يعادل 6,7 ملايين دينار عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018.

عموميتها أقرت توزيع 85 مليون دولار أرباحاً على المساهمين

«جي إف إتش»: ترسيخ الوضع المالي عبر استثمارات جديدة

جاسم الصديقي وهشام الريس خلال العمومية

أعلنت مجموعة «جي إف إتش» المالية في بيان صحافي أمس عن اختتام اجتماعي الجمعية العامة العادية وغير العادية للمجموعة للسنة المالية المنتهية 31 ديسمبر 2018، والذي شهد موافقة المساهمين على توزيع أرباح بقيمة 85 مليون دولار، بما يمثل 9,21٪ من القيمة الاسمية للأسهم العادية للمجموعة، من بينها 3,34٪ أرباحا نقدية (ما يعادل 0,0087 دولار للسهم)، و5,97٪ أسهم بقيمة 55 مليون دولار (ما يعادل سهما واحدا لكل 16,74 سهم من الأسهم المملوكة للمساهمين بالمجموعة كما في السجل بتاريخ انعقاد الجمعية العامة).

وخلال الاجتماع، وافق المساهمون أيضا على خفض عدد أسهم الخزينة المملوكة للمجموعة ومقدارها 207,5 ملايين سهم، بما يعادل 5,637٪ من إجمالي الأسهم الصادرة، بينما سيتم استبقاء 20 مليون سهم من أسهم الخزينة بغرض صناعة السوق وأنشطة توفير السيولة وفقا للمتطلبات الرقابية.

كما قام المساهمون خلال الاجتماع بالاطلاع على البيانات المالية الموحدة للعام 2018 وإقرارها، والتي عكست من جديد الأداء القوي للمجموعة وذلك بتحقيق ربحا صافيا بقيمة 115 مليون دولار، بارتفاع 11,4٪ عن 2017، كما واصلت المجموعة تنفيذ استراتيجيتها الرامية إلى تعزيز وضعها الرائد في السوق والتوسع في خطوط أعمالها التي تشمل الصيرفة التجارية والاستثمارية، الأنشطة العقارية وإدارة الأصول، كما أقرت الجمعية تقارير مجلس الإدارة، هيئة الرقابة الشرعية والحوكمة المؤسسية بالإضافة إلى الموافقة على إعادة تعيين المدقق الخارجي للمجموعة لعام 2019.

من جانبه، قال رئيس مجلس إدارة مجموعة «جي إف إتش» المالية جاسم الصديقي «نحن سعداء بالإعلان عن هذه التوزيعات المجزية للمساهمين والتي تعكس نجاح استراتيجية المجموعة وقدرتها المستمرة على تحقيق النمو القوي والمستدام، حيث مازال تحقيق القيمة للمساهمين والمستثمرين في مقدمة أولويات «جي إف إتش» التي تواصل سعيها الدؤوب لتنويع وتعزيز أداء محافظها الاستثمارية على المستويين الإقليمي والدولي».

بدوره، قال الرئيس التنفيذي لمجموعة «جي إف إتش» المالية هشام الريس «للعام الثالث على التوالي نرى النتائج الإيجابية الملموسة لاستراتيجيتنا وحرصنا على تحقيق النمو والقيمة لمساهمي ومستثمري المجموعة، وفيما نبدأ 2019 بوضع أفضل من أي وقت مضى، فإننا نلتزم بالبناء على ما حققناه من تقدم حتى وقتنا هذا، والسعي لترسيخ وضعنا المالي وتحقيق معدلات سيولة عالية من خلال استثمارات جديدة مربحة، بينما سنواصل في الوقت ذاته السعي لاستخلاص القيمة وتأمين عمليات تخارج ناجحة من أصولنا القديمة والتي حل موعد التخارج منها، ولقد كان لهذه الاستراتيجية الفضل الكبير فيما حققناه في العام السابق كما مكنتنا من الوفاء بوعدنا تجاه المساهمين، وسنواصل هذه الجهود ونتوقع تحقيق نتائج أقوى في العام المقبل».

821 ألف دينار أرباح «الأولى تكافل» في 2018

حسين العتال

أعلنت الشركة الأولى للتأمين التكافلي عن بياناتها المالية للفترة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018، حيث حققت أرباحا صافية بقيمة 821 ألف دينار، بربحية 7,7 فلوس للسهم الواحد وبلغ إجمالي الموجودات 14,08 مليون دينار فيما وصل إجمالي حقوق الملكية 8,46 ملايين دينار.

وأشار الرئيس التنفيذي للشركة حسين العتال في تصريح صحافي أن «الأولى تكافل» ما زالت تسير وفق خطتها التشغيلية التي وضعتها سابقا بتحسين نوعية محافظها التأمينية، حيث استطاعت الى هذه الفترة تحقيق هدفها بالتخلص من محافظها التأمينية غير المربحة بهدف التركيز على نوعية الأقساط وليس على حجمها، حيث نجحت بخفض حصة أقساطها في محافظ السيارات في ظل المنافسة السلبية وسياسة حرق الأسعار في السوق وخاصة في هذا القطاع، وذلك بهدف تحقيق أداء مالي أفضل للشركة بما ينعكس إيجابا على مساهميها وحملة الوثائق.

ولفت الى أن سياسة الشركة ستستمر بالتركيز على تقديم أفضل خدمة ممكنة لعملاء الشركة مع الحفاظ على أعلى معايير الجودة في منتجاتها، وذلك لتحقيق رؤيتها ورسالتها وقيمها وإستراتيجيتها القائمة على زيادة الكفاءة وتعزيز القدرة التنافسية. إضافة الى الاستمرار بتعزيز مفهوم التأمين بين الأفراد وأهميته ونشر الثقافة التأمينية لتصل الى كل أفراد المجتمع.

أقرت توزيع 25٪ نقداً

«وفرة للاستثمار»: تحقيق أفضل العوائد عبر اقتناص الفرص الاستثمارية

رائد النصف

النصف: نسعى إلى تنمية أموال الشركة وتعزيز قاعدة عملائها في 2019

يوسف لازم

قال رئيس مجلس إدارة شركة وفرة للاستثمار الدولي رائد النصف، إن الشركة تعمل في إطار إستراتيجية تهدف إلى تحقيق أفضل العوائد وتنمية حقوق المساهمين عن طريق البحث عن الفرص الاستثمارية المميزة في إطار التوزيع الجغرافي، وكذلك تنويع الأصول.

وأضاف النصف خلال الجمعية العمومية التي عقدت أمس، أن أسواق المال العالمية شهدت خلال 2018، تقلبات كبيرة، وذلك إثر المتغيرات الاقتصادية عالميا والتطورات الجيوسياسية، والتي كان لها تأثير سلبي على أداء الشركة.

ولفت إلى أن أداء سوق الأسهم الكويتية كان إيجابيا، ومن أهم التطورات المؤثرة دخول تدفقات من أموال المستثمرين الأجانب إليه، وتجاوب المستثمرين مع أعمال التطوير في أنشطة بورصة الكويت.

وذكر النصف أن «وفرة للاستثمار» استطاعت تحقيق أرباح جيدة عن 2018 بلغت 6,3 ملايين دينار، لافتا إلى أن أداء صناديق الشركة كان إيجابيا، حيث حقق صندوق «وفرة للأسهم» 3,68٪، وصندوق الفجر 11,92٪، وصندوق مصارف 26,6٪.

وأعرب النصف عن أمله في أن يستمر الأداء المتميز للشركة في العام المقبل مع بذل كل الجهود لتنمية أموالها، وتعزيز قاعدة عملائها في إطار إستراتيجيتها العامة.

وأقرت الجمعية توزيع أرباح نقدية بنسبة 25٪ من رأس المال، كما صادقت على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة، وعلى الحسابات الختامية.

المستشار الكويتي

إعادة هيكلة الجهاز الحكومي ضرورة لنجاح وتنفيذ المشاريع

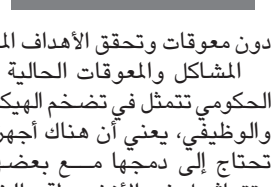

د. عبدالله فهد العبدالجادر
مستشار تنظيم وإدارة
y.abdul@alanba.com.kw

الدول المتقدمة والمتطورة تقاس بمدى إنجازها وتنفيذها لمشاريع داخل الدولة تهدف إلى تحسين مستوى الاقتصاد المحلي وتكون قيمة مضافة لمصادر دخل بديلة وأداء متميز لحكومة المستقبل تعمل على رفع مستوى الخدمات وتطويرها والتي تقدمها لمواطنيها والعيش برفاهية.

الجهاز الحكومي هو المستهدف في إنجاز المشاريع ويتم تقييم أدائه من خلالها وليس بالضرورة المشاريع كلها ان تكون للبنية التحتية أو لبناء إنشاءات جديدة أو لتطوير أراضي الدولة، ولكن هناك مشاريع تمس المواطنين في حياتهم مثل الخدمات الصحية والتعليمية والسكنية والمعيشية وهذه تحتاج إلى إصدار تشريعات أو تعديل قوانين قائمة والمهم تنفيذها بعدالة وسواسية من خلال التعاون بين الحكومة ومجلس الأمة.

وحتى يقوم الجهاز الحكومي بدوره ويحقق هذه الإنجازات المطلوبة منه لا بد أن تتم إعادة هيكلته، وهذه تتم عن طريق تقييم الوضع التنظيمي الحالي للجهاز الإداري وتشخيص المشاكل والمعوقات والبدء في تعديلها وتطويرها لتساعد في إنجاز المشاريع والخطط الاستراتيجية من دون معوقات وتحقق الأهداف المرجوة منها.

المشاكل والمعوقات الحالية في الجهاز الحكومي تتمثل في تضخم الهيكل التنظيمي والوظيفي، يعني أن هناك أجهزة حكومية تحتاج إلى دمجها مع بعضها لتتقارب وتتماثل في الأنشطة والخدمات التي تؤديها، حل مشكلة تشابك وازدواجية في الاختصاصات وفصلها وتحديد جهة حكومية واحدة مسؤولة عنها، البيروقراطية والإجراءات الحكومية التي تأخذ الوقت الطويل في إنجازها يجب تطويرها واختصارها وتبسيط إجراءاتها وتتحول الى آلية ونتخلص من الورقية، تطبيق سياسة العدالة في التوظيف والرواتب لتكون مسطرة واحدة لكل الأجهزة الحكومية عن طريق تطبيق البديل الاستراتيجي، الشراكة والتعاون بين الحكومة والقطاع الخاص (PPP) والبناء والتشغيل والتحويل (B.O.T) في المشاريع الحكومية والتي تهدف إلى تقديم خدمات أفضل ومتطورة وإنجاز ناجح، وأخيرا تشجيع ودعم الكويتيين للعمل في القطاع الخاص بإصدار تشريعات وتعديل قوانين متعلقة بالعمل في الشركات والبنوك وألا تكون الحكومة منافسة للقطاع الخاص في التوظيف.

جنيف استقبلت 250 ألف زائر من الخليج خلال 2018

حققت جنيف خلال 2018 رقما قياسيا جديدا في ليالي المبيت الفندقية، حيث ارتفعت نسبة الإشغال الليلي في الفنادق بأكثر من 5,8٪ مقارنة بالعام 2017 الذي كان قد سجل أصلا رقما قياسيا في هذا المجال. هذا، ويقوم نجاح هذه المدينة السويسرية في وصولها إلى لائحة أهم الوجهات السياحية في العالم، على الخدمات رفيعة المستوى التي تقدمها وموقع جنيف الاستراتيجي المميز.

وتخطت ليالي المبيت الفندقية في جنيف عتبة 3 ملايين إقامة ليلية للمرة الأولى في 2017 منذ العام 1934، ومنذ ذلك الحين بدأ قطاعها السياحي بالازدهار بشكل غير مسبوق.

وقد حطم العام 2018 هذا الرقم القياسي بتسجيله 3232871 إقامة ليلية. هذا وقد حطمت جنيف أيضا منفردة المتوسط السويسري للإشغال الليلي 3,8٪ مع زيادة 5,8٪.

وتعد جنيف الوجهة السويسرية الأكثر شعبية بين أوساط السياح الأجانب (أي من دون احتساب الزوار السويسريين) إذ تبلغ حصتها من السوق 12,3٪، لتحل بذلك بالمركز الثالث بعد كل من زيوريخ (20,5٪) ومنطقة بيرن (14,4٪).

ويتصدر السويسريون لائحة الزوار الأكثر توافدا إلى جنيف مع بلوغ عددهم 625961 وافدا إلى المدينة (14,5٪)، في حين احتلت الولايات المتحدة الأميركية المركز الثاني مع قدوم 284713 سائحا منها إلى جنيف (3,3٪) لتسبق بذلك المملكة المتحدة التي بلغ عدد الوافدين منها 263054 سائحا (+2,9٪)، بينما بلغ عدد السياح الفرنسيين 260828 (+5,5٪)، والوافدين من منطقة الخليج العربي 252885 (1,5٪).

هذا، وسجلت الهند أعلى زيادة في عدد السياح الوافدين منها إلى جنيف، إذ بلغت هذه الزيادة 22,6٪ مع 8841 سائحا إضافيا مقارنة بالعام الماضي. في هذا الإطار، حلت سويسرا في المركز الثاني (+14,5٪)، تلتها إسبانيا (+13,2٪) والصين (+7,8٪). أما سوق جنوب شرق آسيا التي يعول عليها الكثيرون في مختلف المجالات، فكانت لها حصتها أيضا من هذه الزيادة بنسبة +6,7٪.